إزدواجيـــــة الـــــولاء ...

□ د. لاهاي عبد الحسين

في حفل طقوسي يتم التحضير له بعناية تقف مجموعة كبيرة من الأشخاص القادمين من مختلف بلدان العالم ممن حصلت الموافقة الرسمية على قبول طلباتهم للحصول على الجنسية الأميركية ليرددوا قسم الولاء للولايات المتحدة. وفيه يعبرون عن الولاء ويعلنون إستعدادهم للقتال دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة ضد أي طرف أجنبي آخر. وكان هؤلاء الأشخاص قد دخلوا في إختبارات عليهم إجتيازها فيما يتعلق بتاريخ وجغرافية ونمط الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأميركي. وكانوا أيضاً قد أمضوا ما لا يقل عن عشر سنوات في الإقامة الشرعية والنظيفة الخالية من التجاوزات القانونية والمالية على وجه الخصوص في البلاد. من جانب آخر، خاطبت الخارجية الأميركية السيدة رند الرحيم الحاصلة على الجنسية الأميركية بالإكتساب عشية قبولها وظيفة سفير لجمهورية العراق في الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٣ أنّ عليها الإختيار بين المحافظة على جنسيتها الأمريكية وبين العمل كسفيرة لدولة أجنبية. إختارت الرحيم الجنسية الأميركية وركنت وظيفة السفير تعبيراً عن الولاء للبلد الذي تخلت من أجله عن جنسيتها العراقية الأم واحترمت قواعد البلد الثاني الذي طلبت الحصول على جنسيته والذي لا يسمح لمواطنيه بالعمل لصالح دولة أجنبية. وفي أستراليا أدرجت منذ عام ١٩٠١ مادة في الدستور تقضي بمنع الحاصلين على جنسية أجنبية من توسم مناصب أو وظائف حكومية متقدمة. حصل هذا عندما كان ٥٠٪ من المواطنين الأستراليين من مواليد دول أجنبية. ويخير المواطن الذي يتقدم للحصول على الجنسية الهولندية والألمانية بين الحصول على جنسية أي من البلدين وبين التخلي عن جنسية البلد الأم. قرار صعب ولكن البعض يقوى على إتخاذه. وفي مصر ألغيت عضوية عدد من الأشخاص في مجلس النواب المصري بسبب حصولهم على جنسية أخرى غير الجنسية المصرية.

في العراق مع أنّ دستور ٢٠٠٣ يقر بحق المواطن للحصول على أكثر من جنسية إلى جانب الجنسية العراقية الا إنه يمنع الحاصلين على جنسية أجنبية من توسم المناصب الرئيسية مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء ووكلاء الوزراء وأعضاء مجلس النواب والقضاة ومراتب عليا في الجيش والأجهزة الأمنية. مما يؤسف له أنْ بقيت قائمة المنع هذه نظرية وليست عملية لتؤكد المنحى المزاجي والكيفي والعرفي لبنية الدولة مما ينذر بمخاطر التشرذم والعودة إلى ما قبل العراق المعاصر كما عرفه العراقيون ونشأوا عليه. وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم الإزدواجية الذي قدمه علي الوردي. تناول الوردي في دراساته في خمسينيات وستينيات القرن الماضي فكرة "الإزدواجية" للإشارة إلى الضغط الذي يقع الفرد تحت وطأته نتيجة تضارب منظومتين قيميتين مختلفتين تنبعثان من بيئتين اجتماعيتين متضاربتين هما البيئة الريفية والبيئة الحضرية في المدن. شكل ذلك التضارب عقبة كأداء بنظر الوردي، حالت دون التقدم المتسارع والحثيث للمجتمع بإتجاه التطور والحداثة. بعد مرور عقود من الزمن على ما جادت به قريحة الوردي ونظرته النفاذة وأمام ما يحدث على مستوى العالم من تداخل في المصالح والحاجات يبدو أنّ من المناسب القول إننّا بصدد نوع مختلف من الإزدواجية وهو إزدواجية القوي والضعيف عولمياً. لا يشكل الولاء الوطني مشكلة بالنسبة إلى المواطن الغربي أميركياً كان أو كندياً أو أوروبياً. وهذا ما يفسر قلة الإهتمام النسبي بالنشاطات التعبوية المباشرة في هذه البلدان في بلدان أخرى من العالم وبخاصة بلدان العالم الثالث. ليس لدى هؤلاء ما يتطلعون إليه ويعتبرونه مثلاً أعلى لأنّهم يعيشون في بلدان تقف على قمة الجبل. ولكنّ المشكلة تظهر في بلدان العالم الثالث وبالذات البلدان المضطربة وغير المستقرة فيه ممن يتذبذبون في ولائهم الوطني بين هذا وذاك بسبب تطلعاتهم الشخصية والاجتماعية للفوز بفرصة حياة مريحة وآمنة ومشبعة على الضد من فرصة حياة يعانون فيها مع أبناء وبنات جلدتهم مختلف صنوف العوز والتضييق والتسليم بواقع الحال على إنّه "قسمة ونصيب". بيد أنّ ما يغيب عن بال الكثيرين إنّ البلدان المتقدمة لم تخض مسيرة سهلة بل قادت تجارب صعبة أقحمتها عبر فترات قاسية من الزمن في صراعات دموية وغير دموية خانقة حتى بلغت ما بلغت من تقدم ورخاء. عمل مواطنو الدول المتقدمة بدأب وتضحيات جمّة وعانوا من الفاقة حتى وصلوا إلى ما يحسدون عليه، اليوم. ولم ينج هؤلاء من كل المشاكل التي مرت بها بلدان نامية مثل العراق في ظل ظروف دولية مضطربة وأنظمة سياسية عنصرية وشوفينية كما في إيطاليا وألمانيا تحت حكم موسوليني وهتلر. وهاجر آلاف الهولنديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة طلباً للرزق. وعانت بلدان أوروبا الشرقية ما عانت في ظل وبعد سقوط الأنظمة الشيوعية التي سادت فيها منذ خمسينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي.

الجنسية ليست مجرد وثيقة لتسهيل أمور الأفراد وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل على مستوى سيادي وطني. إنّها عنوان ووسيلة يفترض أنْ تعامل بإحترام وتعبر عن قوة الدولة ومكانتها في العالم. الدول القوية لا تسمح لغير مواطنيها محسومي الولاء بالعمل في وظائف حكومية مهمة. كما أنّها لا تتساهل مع من إكتسب جنسيتها وحاول اللعب على أكثر من خط.

سيتحقق التحرر من الطرف الأجنبي عندما تحترم المؤسسة السياسية في بلادنا دورها تجاه مواطنيها وتستمع إليهم وتحار بأمرهم لا أنْ يتراقص المؤتمنون على المسؤولية فيها بين ولاءاتهم الوطنية المتعددة. يعرف كثير من العراقيين أنّ عديد ساستهم الحاليين وموظفين آخرين بضمنهم أكاديميين ومسؤولين أمنيين يحضرون للعراق للعمل مثل أي عمالة مهاجرة أخرى تقوم بتحويل أرصدتها بالعملة الصعبة إلى بلدان الإقامة المكتسبة. ويستفيد هؤلاء بلا رحمة من التسهيلات المعيشية التي يقدمها النظام الحالي من سكن وراتب وجملة من الإمتيازات الإضافية الأخرى فيما تقيم عوائلهم في بلدان أجنبية آمنة يحرصون فيها على إحترام قواعد وشروط المواطنة المكتسبة فيها. هذا فيما لا يزال المواطن العراقي الذي لا يحمل غير هوية واحدة وجنسية واحدة يسمع دروساً في الوطنية والإستعمار والعهد المباد والعمالة الفكرية والعقد والأسوة الحسنة من أشخاص لم يحترموا دستوره وتجاوزوا على أحد أهم القواعد فيه.

> *لا يشكل الولاء الوطني مشكلة بالنسبة إلى المواطن الغربي أميركياً كان أو كندياً أو أوروبياً. وهذا ما يفسر قلة الإهتمام النسبي بالنشاطات التعبوية المباشرة في هذه البلدان بالمقارنة إلى ما يحدث في بلدان أخرى من العالم وبخاصة بلدان العالم الثالث. ليس لدى هؤلاء ما يتطلعون إليه ويعتبرونه مثلاً أعلى لأنّهم يعيشون في بلدان تقف على قمة الجبل. ولكنّ المشكلة تظهر في بلدان العالم الثالث وبالذات البلدان المضطربة وغير المستقرة فيه ممن يتذبذبون في ولائهم الوطني بين هذا وذاك بسبب تطلعاتهم الشخصية والاجتماعية للفوز بفرصة حياة مريحة وآمنة ومشبعة*

ليكن للشباب أمل ... الشباب غير الخريجين ..... إلى أين؟

(١)

□ د. أثير ناظم الجاسور

لن أتحدث عن ديمقراطية حكم الشعب هذه المرة ولا عن ويلات السيارات المفخخة ولا عن التابع والمتبوع وفق نظرية العمالة والمؤامرة التي أرقت المأزومين، قصتنا مأساة الشباب العاطل على دكة الخذلان وهم يعيشون تجليات الأزمات ومعطيات الفساد الذي بدد كل أحلامهم، شباب الأم والأب وهم يتعبون ويَشقَون من أجل أن يصبح أولادهم ذكوراً كانوا أو اناثاً في أعلى المراتب العلمية والاجتماعية وما هي إلا دورة انتخابية حزبية فاشلة حتى تُقتل أحلام الجميع الأب والأم والاولاد والمجتمع، شباب من نعومة أظفارهم وهم يحلمون بمستقبل وحياة وشهادة تؤهلهم ليكونوا على الأقل فاعلين في المجتمع لا عالة عليه، أرادوا أن يكونوا جزءاً من منظومة اجتماعية فاعلة لها دور كبير في تحديد معالمه.

روح وجوهر الدولة خزينها ومبتغاها كل ما يخطر في البال من مفردات التضخيم والمديح تطلق على الشباب وعلى دورهم في بناء الأوطان التي لا تنهض إلا بهم ولا حياة بعدم وجودهم فكم من أمم نهضت بشبابها وأمم أصبحت عجوز عاجزة بعد أن فقدتهم، شعارات ولافتات ترفع سبيلها شحذ همم الشباب القادرين الفاعلين الواعين هكذا يوصفون بعد أن تجتمع العقول الحزبية بكل ما أوتيت من استغلال لترسم حياة ومستقبل افتراضي لشريحة عانت ولا زالت من انحدارات وانهيارات اللعبة السياسية التي يتزعمها من لا يعرف السياسة، وبين الحلم والافتراض والتوقع والاحتمال بات الشباب عاجزين على ملء أي فراغ وبات يترسخ في عقولهم إن حقوقهم أحلام قد تكون غير قابلة للتحقق، وحتى الحلم أصبح حلماً في بيئة طاردة للعقل والمنطق والعمل والنهايات المفتوحة هي سياسة مَنْ في السلطة والتطمينات سائرة على قدم وساق، لتكتب لهم إن القادم أفضل وأروع ويستحق التضحية وأية تضحية، فعقارب الساعة تدور لتكبر معها ساعات الإحباط وفقدان الأمل.

حين نسأل الشباب ما هي أحلامكم تكون الإجابات على الأغلب التخرج والوظيفة والزواج عند بعضهم وإذا تكرر السؤال فالإجابة ذاتها، والمفاجأة إنهم يعرفون أن هذه حقوقهم وعلى الذين يتولون السلطة تحقيقيها لهم على أقل تقدير، لكنهم فضلوا أن تكون حقوقهم أحلام وأن لا يرفعوا سقف التمنيات لكي لا يكون القادم أسوأ، خصوصاً عندما يرون امتيازات ورفاهية أقرانهم من ابناء المسؤولين الذين يتمتعون بكل ملذات العراق وهم قابعون في دول الرفاهية والحقوق، بالتالي أمامهم طرق قد لا يرغبون أن يكونوا من ضمن السائرين فيها لما تحمله من مشقة قد تجهز على مستقبلهم مع التغيير، شبابنا أسرى مخاوفهم فالشعور بأنك لا تستطيع فعل شيء سواء على نطاق الأسرة وانطلاقاً للمجتمع يبدأ الشعور بالفشل يتغلغل إلى أعماق الأنفس، لذلك اتجه الشباب لوسائل قاسية مضرة كالمخدرات وغيرها على اعتبارها تنتشلهم من واقعهم المأساوي ناهيك عن التوجهات الخاطئة بالانتماء لهذه الجماعة أو تلك بعد أن تمت السيطرة على عقولهم وسلوكهم، ما الضير لوكان لهم دور في إدارة المؤسسات وما المشكلة من أن يكون لهم برلمان رديف للبرلمان الحالي، وما المشكلة لو تنشأ لهم مراكز علمية تحتضنهم بعد تخرجهم وتؤهل من لا دراسة له، كلها قد تكون حلول سطحية لكن حتى هذه صعبة التحقق فالفساد والمحسوبية وهدر المال العام مشكلة بحد ذاتها.

> *بين الحلم والافتراض والتوقع والاحتمال بات الشباب عاجزين على ملء أي فراغ وبات يترسخ في عقولهم إن حقوقهم أحلام قد تكون غير قابلة للتحقق، وحتى الحلم أصبح حلماً في بيئة طاردة للعقل والمنطق والعمل والنهايات المفتوحة هي سياسة مَنْ في السلطة والتطمينات سائرة على قدم وساق، لتكتب لهم إن القادم أفضل وأروع ويستحق التضحية وأية تضحية، فعقارب الساعة تدور لتكبر معها ساعات الإحباط وفقدان الأمل.*

وما بين انتخابات ومجالس ووعود بالعمل والحياة الرغيدة واستغلال انقسم الشباب وفق ضياعهم حسب الطائفة والقومية وتلاشت مساحة الوعي وبدأت ممارسات اجتذابهم على أساس الانتماء والعمل على مساحة الاحباط بعد تغذيتهم بأفكار ورؤى قد تجعل منهم قنابل موقوتة تنفجر في أية لحظة أو أزمة قد يُقبل عليها العراق، وبسبب ضعف الدولة الذي أنتج فراغات كبيرة استُغل من خلالها الشباب ليكونوا جزءاً من حركة مجتمعية غير منضبطة عكست درجات عالية من التشظي فأنتجت فوضى عقلية سمحت أن يكون هؤلاء الشباب وقود محارق ابتدأت بالحرب الطائفية وانتهت بالحرب على داعش، وهنا نجد أن الجميع السياسي والحزبي والمثقف ورجل الدين والمنفذ والمشرع والعالم والباحث والكاتب مسؤولون على ضياع أحلامهم وقتل حياتهم وانهيار قيمهم بعد أن ضاع الأمل واستبدلت الورقة والقلم بالسلاح والنعش.

□ محمد توفيق علاوي

تطرقنا في المقال السابق (كيف يمكن للحكومة أن توفر فرص عمل للشباب؟) الى المحور الأول في هذه القضية والمتعلق بأهمية وضرورة توجيه الشباب، وبالذات خريجي الجامعات، للعمل والاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونتناول في هذا المقال المحور الثاني المتعلق بتوجيه الشباب من غير خريجي الجامعات للعمل الحر الخاص وإنشاء المشاريع الصغيرة على الأخص.

هذا المحور الثاني قد يفوق في أهميته المحور الأول لما يتركه من أثر كبير في نهوض المجتمع وبناء مؤسساته الاجتماعية والمهنية ووضع اللوائح والأنظمة والضوابط لتطوير المجتمع وتنميته وتأسيس وإعطاء الدور الحقيقي والفاعل لمنظمات المجتمع المدني وبالتالي رفع مستوى الإنسان العراقي.

أهمية هذا المشروع لا تقتصر على توفير فرص العمل لشباب، بل هو منظومة اجتماعية ومهنية ومؤسساتية يمكنها أن تضع العراق بالنهاية في مصاف الدول الكبرى والمتطورة في العالم المتحضر في يومنا الحالي.

قبل الخوض في التفاصيل لابد من التنويه إلى ما وصلني من تعليقات تعكس إن بعض القراء الكرام يعتقدون أن هذه المشاريع صعبة التحقيق بسبب قلة الكادر القادر على تطبيقها؛ وأنا اختلف مع هذه الظنون. نعم هناك قلة في الكادر لكن ليس ذلك بالمانع؛ يجب أن نسعى للنهوض ببلدنا وإن استدعى الأمر جلب طاقات وكوادر غير عراقية لفترة من الوقت؛ فلابد أن يأتي اليوم الذي ستتفجر فيه الطاقات الكامنة لدى شبابنا، ولابد لبلدنا أن ينهض وينتفض على الفاسدين، ولابد للمصلحين أن يتمكنوا من الإمساك بزمام الأمور عبر صناديق الاقتراع؛ ولابد أن يأتي اليوم الذي يعيش فيه الانسان العراقي كما يستحق أن يعيش في بلد يقوده الطيبون والأكفاء من أبنائه وهم كثر، فينعم الناس بالراحة والاستقرار والسلام والنهوض والتطور والازدهار فليس ذلك على الله ببعيد.

إن توضيح الموضوع يتطلب البحث في ست نقاط هي:

١- إقامة دورات للتخصصات القطاعية المختلفة في كافة محافظات البلد

٢- تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتطوير معاييره وتوسيع قاعدة المواصفات القياسية العراقية.

٣- مساعدة الحكومة في تشكيل منظمات المجتمع المدني القطاعية لتطوير القطاعات المختلفة ولوضع الضوابط والأنظمة واللوائح والمعايير القطاعية.

٤- إنشاء مصرف القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تطرقنا إليه سابقاً.

٥- تأسيس الهيئة العليا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تطرقنا إليها سابقاً.

٦- توفير خدمات جديدة للمواطنين تغطي مئات المجالات المرتبطة بمصلحة المواطن وإنشاء مجلس حماية المستهلك الذي أقر في قانون حماية حقوق المستهلك الصادر عام ٢٠١٠.

ولتقريب الصورة للقارئ الكريم بشأن دور النقاط الست أعلاه، نفترض أن هناك شخصاً يريد أن يتعلم ويعمل في مجال التأسيسات الكهربائية؛ تقوم الهيئة العليا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نقطة رقم ٥)، إبتداءً بإنشاء معاهد وجلب مهندسين لتدريس الطلاب وتدريبهم على مبادئ الهندسة الكهربائية وكيفية تشييد التأسيسات الكهربائية (نقطة رقم ١)، ويجب أن يعلم الطالب كيف يتم إنشاء التأسيسات الكهربائية ضمن اللوائح ومعايير المواصفات القياسية المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (نقطة رقم ٢)، وعند إنهاء الدورة يسجل الطالب المتخرج في منظمة قطاعية كأن تكون (منظمة فنيي البنيان والأعمار/ الكهربائيون) (نقطة رقم ٣)، حيث عندما يريد المواطن أن يبني داراً أو عندما يريد المقاول أن يستدل على فني متخصص في التأسيسات الكهربائية يلجأ إلى هذه المنظمة لتزويده بأسماء الفنيين الحاصلين على شهادات معترف بها لإقامة التأسيسات الكهربائية ضمن المعايير والمواصفات العالمية، ويستطيع هذا الطالب المتخرج أن يفتتح محلاً لبيع وإنشاء التأسيسات الكهربائية اعتماداً على قرض ميسر من مصرف القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نقطة رقم ٤) اعتماداً على توصية من الهيئة العليا (نقطة رقم ٥) التي ستكون حاضنة لمشروعه حتى نجاحه، ويتولى مجلس حماية المستهلك (نقطة رقم ٦) إصدار لوائح بأنظمة معايير التأسيسات الكهربائية التي توجب على المقاول أو أي عامل في مجال التأسيسات الكهربائية الالتزام بها.

لا أزعم أن العراق يفتقر إلى جميع ما ذكرنا، فهناك دورات للتدريب في العديد من المجالات والقطاعات، فضلاً عن وجود بعض المعاهد الفنية والمهنية والطبية والاتصالات، وهناك الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وهناك المواصفات القياسية العراقية، وكانت هناك قروض ميسرة مخصصة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمشاريع الصغيرة ولكن من دون منهج وبرنامج، بل هناك قروض من البنك المركزي للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية، ولكن أيضاً من دون متابعة ومن دون برنامج واضح، وتم وضع قانون حماية حقوق المستهلك عام ٢٠١٠ الذي يتضمن انشاء مجلس حماية المستهلك. وللأسف الكثير من الفعاليات أعلاه دون المستوى المطلوب أو شبه معطلة، والكثير من القوانين والتعليمات ما زالت حبراً على ورق؛ بل الكثير من خريجي المعاهد الفنية والمهنية والطبية وهندسة الاتصالات لا يجدون فرصاً للعمل؛

أمام هذا الواقع؛ ما هو المطلوب؟

العراق ليس بعيداً عن الدول، لذلك من المهم الاستفادة من التجارب العالمية ضمن هذه النقاط الست لرسم سياسة تتبناها الحكومة للنهوض بالمجتمع وتطويره وتوفير فرص عديدة جداً للشباب للعمل من أجل بناء البلد وازدهاره لخير أبنائه.

(١) النقطة الأولى - أقامة دورات للتخصصات القطاعية المختلفة في كافة محافظات البلد: المطلوب إنشاء مئات المعاهد في مختلف المحافظات حيث نجد في دول متطورة كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها هناك آلاف دورات التدريب، ففي كل دولة من هذه الدول بين عشرة آلاف إلى عشرين ألف دورة تدريبية في السنة، المهم في العراق دراسة الواقع والخطط المستقبلية ثم وضع سياسة جديدة للتدريب حسب الحاجات المستقبلية المتوقعة، بل تطوير الدورات بما يتناسب مع العلوم الحديثة التي أخذت تتطور بالأسابيع والأشهر فضلاً عن السنوات، إن فترة التدريب لكل دورة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنتين في المجالات التالية على سبيل الذكر وليس الحصر:

مجال البناء والتعمير: كالتأسيسات الكهربائية، التأسيسات الصحية، النجارة، الرسم الهندسي، التصميم الداخلي، تصميم الحدائق، وغيرها.

مجال العلوم الطبية: كالإسعافات الأولية، متابعة مرضى السكر في عيادات متخصصة، فحص العيون، اللقاحات اللازمة، الفحص الدوري لكل مواطن، الطب البديل، وغيرها.

مجال الحفاظ على البيئة: الحماية من التلوث، التلوث وأثره على الانسان، معالجة تلوث الماء والهواء والتربة، علوم المناخ والاحتباس الحراري، وغيرها.

مجال الصحة والجمال: التدريب على الأنظمة الغذائية لتخفيف الوزن واللياقة البدنية، العمل بصالونات التجميل، الحلاقة وتصفيف الشعر، وغيرها.

مجال الصحافة والإعلام: دورات عن الإعلام، كتابة المقالات، دورات عن الدعاية، دورات عن وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها.

فضلاً عن مئات الدورات ضمن العشرات من المجالات كالهندسة وتكنولوجيا المعلومات، إدارة الأعمال والتسويق، الفن والتصميم، الزراعة والري والغابات، تنمية الثروة الحيوانية، السياحة والفندقة، الرياضة والتدريب، التصوير وصناعة الأفلام، الطيران والرحلات السياحية، الصياغة والسيراميك والصناعات اليدوية، اللغات المختلفة، التربية والتعليم، الملاحة النهرية والبحرية، الطباعة والكرافيك والتصميم، التمويل والصيرفة، الخياطة وتصميم الملابس، النجارة وصناعة الأثاث، ومئات المجالات الأخرى التي لا يسع المجال لذكرها.